



**الباب الثالث**  
**في إزالة النجاسة**

obeikandi.com

## الباب الثالث فى إزالة النجاسة

وفيه خمسة فصول :

### الفصل الأول فى البول

وفيه فرعان :

#### الفرع الأول : فى البول على الأرض

أخبرنا الشافعى أخبرنا بن عيينة، عن يحيى بن سعيد<sup>(١)</sup> قال : سمعت أنس بن مالك يقول : بال أعرابى فى المسجد فعجل الناس إليه، فنهاهم عنه وقال ﷺ : « صبوا عليه دلو من ماء » هذا حديث صحيح متفق عليه . أخرجه البخارى ومسلم والنسائى<sup>(٢)</sup> .

فأما البخارى فأخرجه عن عبدان عن عبد الله عن يحيى بن سعيد، وعن خالد بن مخلد، عن سليمان، عن يحيى بن سعيد نحوه .

وأما مسلم فأخرجه عن قتيبة بن سعيد، عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس : أن أعرابيا بال فى المسجد فقام إليه بعض القوم فقال رسول الله ﷺ : « دعوه لا تزرموه » قال : فلما فرغ، دعا بدلو من ماء فصبه عليه . وفى أخرى عن زهير بن حرب عن عمر ابن يونس الحنفى عن عكرمة عن عمار، عن إسحق بن أبى طلحة عن أنس قال : بينما نحن فى المسجد مع رسول الله ﷺ إذ جاء أعرابى / فقام يبول فى المسجد فقال أصحاب رسول الله ﷺ : مه مه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تزرموه ، دعوه » فتركوه حتى بال ، ثم إن رسول الله ﷺ دعاه فقال : « إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر، وإنما هو لذكر الله، والصلاة، وقراءة القرآن » أو كما قال رسول الله ﷺ قال : وأمر رجلا من القوم فجاء بذنوب من ماء فشبهه عليه .

وأما النسائى فأخرجه عن قتيبة عن حماد بن ثابت ، عن أنس مثل رواية مسلم الأولى . وفى أخرى عن قتيبة ، عن عبيدة ، عن يحيى بن سعيد، عن أنس .

(١) يحيى بن سعيد بن قيس بن عمر بن سهل، الأنصارى البخارى، وأبو سعيد المدنى القاضى، ثقة ثبت،

مات سنة ١٤٤ هـ التهذيب ١١/١٩٣ .

(٢) البخارى (٦٠٢٥) ومسلم (٩٩، ٩٨/٢٨٤) والنسائى (٤٨، ٤٧/١) .

الأعرابى منسوب إلى الأعراب: وهم سكان البادية الذين لا يحضرون الأمصار ولا يسكنونها، سواء كانوا من العرب أو من غيرهم. «والعرب» كل من كان أصله عربيا وإن لم يكن فى بلاد العرب كالذين قد قروا بلاد فارس وغيرهم من الأمم لما فتحوها وأولدوا فيها، ولسانهم اليوم عجمى أو تركى أو أرمنى أو غير ذلك ولا يتكلمون بالعربية ولا يحسنونها فهم عرب، لأنهم يتسبون إلى العرب وإنما نسب إلى الأعراب وهو جمع لأنه جمع لا واحد له لفظة فنزل منزل الواحد.

«والذنوب» بفتح الذال المعجمة: الدلو العظيمة إذا كانت ملأى ماء، وقيل: إذا كانت قريبا من الامتلاء، ولا يقال لها وهى فارغة ذنوب، ويذكر ويؤنث، «والإزرام» بتقديم الزاى على الراء القطع أى لا تقطعوا عليه بوله يقال: زرم البول والدمع وغيرهما إذا انقطع وأزرمه غيره.

وقوله ﷺ: «دعوه» إنما قال ذلك لوجهين: أحدهما: أن الأعرابى قد كان أراق بعض الماء، والكل فى النجاسة كالبعض من حيث أنه نجس. والثانى: أنه لو قطع بوله لتنجست ثيابه ولأعقبه داء فى بدنة. قاله الأطباء: فترجح جانب تركه حتى يتم بوله على جانب قطعه لما قلنا، ولأنه أيضا كان ينجس/ موضعين وإذا ترك فالذى ينجس موضع واحد ترجيح الفتوى بالدلالة أصل من أصول الفقه، ولا ينفذ فيها عند تعارض الوجوه إلا الماهر، وإنما سكت النبى ﷺ عن الأعرابى ولم يلمه بجهله لحق المسجد. ومن أصول الشريعة أن الجاهل بالحرام إذا واقعه سلم من العقوبة والإثم.

أ/٤١

وقوله: فى الجهالة مقبول إلا أن يظهر من حاله وشاهد الأمن والوقت ما يدل على كذبه فيقضى عليه بحكم العالم.

وقوله مه مه: بمعنى أسكت وتكرارها للمبالغة.

وقوله: «فشنه عليه» قد جاء فى كتاب مسلم فيما قرأناه، وهو أخرج الحديث بالشين المعجمة وجاء فى غيره بالمهملة، فأما المعجمة فمعناها تفريق الماء عليه من جهاته من قولك شنت الغارة إذا فرقها من الجهات والجوانب. وأما المهملة فمعناها الصب والإراقة فكأنه أشبه بالمعنى من المعجمة لأن باقى الروايات قد جاء فصب عليه وأهراق عليه.

والذى ذهب إليه الشافى أن البول إذا أصاب الأرض فإنها تطهر بأن يصب عليها ماء يغمرها فيستهلك به البول فتذهب رائحته ولونه.

وقال أبو حنيفة إن كانت الأرض رخوة ينزل فيها الماء فالصب يجزئ وإن كانت

صلبة لم يجز فيها إلا الحفر ونقل التراب، وليس للدلو التي تصب على الماء مقدار محدود. وإنما هو ما يغمره ويستهلكه كما قلنا. على أن الشافعي قال في بعض كلامه: ويطرح على البول سبعة أضعافه من الماء. قالوا: لم نقل ذلك تقديراً وإنما قاله تجربته.

وأخبرنا الشافعي أخبرنا ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب<sup>(١)</sup>، عن أبي هريرة قال دخل أعرابي المسجد وقال: اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً فقال رسول الله ﷺ: «لقد تحجرت واسعا» / فما لبث أن مال في ناحية المسجد ٤١/ب فكأنهم عجلوا عليه فنهاهم النبي ﷺ، ثم أمر بذنوب من ماء أو سجل من ماء فأهريق عليه، ثم قال النبي ﷺ: «علموا ويسروا ولا تعسروا» وفي نسخة أو سجل ماء. هذا حديث صحيح. أخرجه البخاري، وأبو داود والترمذي، والنسائي،<sup>(٢)</sup>.

فأما البخاري فأخرجه في موضعين: أحدهما: عن أبي اليمان، عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قام النبي ﷺ في الصلاة وقتا معه فقال أعرابي: اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً! فلما فرغ النبي ﷺ قال: «لقد تحجرت واسعا» يريد رحمة الله عز وجل.

والثاني: عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري، عن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة قال قام أعرابي في المسجد فبال، فتناوله الناس فقال لهم رسول الله ﷺ: «دعوه وهريقوا على بوله سجلا من الماء». أو ذنوبا من ماء؛ «فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين».

وأما أبو داود فأخرجه عن أحمد بن عمرو بن السرح بن عبده في آخرين، وهذا لفظ بن عبده، عن سفیان، عن الزهري، عن سعيد عن أبي هريرة وذكر الحديث بطوله نحوه. وأما الترمذي فأخرجه عن ابن أبي عمر وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي كليهما عن سفیان عن الزهري بالإسناد ونحوه بطوله.

وأما النسائي فأخرجه عن عبد الرحمن بن إبراهيم عن عمر بن الوليد، عن الأوزاعي عن محمد بن الوليد، عن الزهري، عن عبد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، وذكر الفصل الأخير الذي يتضمن البول. كما أخرجه البخاري إلا أنه قال: دلوا من ماء وأخرج الفصل الأول مفرداً كما أخرجه البخاري.

(١) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات، أصح المراسيل مراسيله، مات سنة ١٠٠ هـ. التهذيب ٧٥/٤.  
(٢) البخاري (٦٠١٠) وأبو داود (٣٨١، ٣٨٠) والترمذي (١٤٧، ١٤٨) والنسائي ١٤/٣.

قوله / تحجرت واسعا: يعنى ضيقت رحمة الله، وأصله: اتخذت عليه حجرة أى حظيرة أحاطت به من جوانبه؛ لأن رحمة الله موصوفة بالسعة قال الله عز وجل ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف : ١٥٦] فحيث حصر الرحمة له وللنبي ﷺ قال له: لقد ضيقت الواسع وناحية المكان جانبه.

والذنوب قد ذكر، والسجل: الدلو العظيم إذا كان فيها ماء قل أو كثير ولا يقال لها وهى فارغة سجل كما لا يقال للدلو وهى فارغة ذنوب. والسجل مذكر وجمعه سجال «واليسر» ضد العسر كالسعة والضيق، والرفق والعنف، المراد علموا الناس ما يلزمهم من أمور دينهم وسهلوا عليهم، واسلكوا طريق الرفق فى التعليم ولا تشددوا عليهم وتلقوهم بما يكرهون فينفروا من قبول الدين واتباع الهدى . وميسرين ، ومعسرين منصوبان على الحال من الضمير فى «بعثتم».

والواو فى قوله: ويسروا، ولا تعسروا واو الحال أى علموا وحالتكم فى التعليم اليسر لا العسر ويشهد بصحة ذلك الرواية الأخرى: «فإنما بعثتم ميسرين، لا معسرين» وإضافة السجل إلى الماء فى قوله: «سجل ماء» إضافة بمعنى من بدليل ظهورها فى الرواية الأخرى فى قوله: سجلاً من ماء، وإنما حازت هذه الإضافة، وإن كان السجل ليس من الماء لأن السجل والذنوب لا يسميان بهذا الاسم إلا إذا كان فيهما ماء، فإذا لم يكن فيها ماء فليس بسجل ولا ذنوب، فلما تخصصت التسمية بوجود الماء فيها ولزومه لهما صارا كأنهما من الماء وبعض الماء.

فعجل الناس يعنى أحلقوا ألسنتهم فى ذمه وشتمه وأيديهم فى ضربه . كأنهم قد أخذوا ، من قولك: تناولت الشيء إذا أخذته بيدك ووقعت لفلان : إذا ذمته وشتمته ٤٢/ب وما فى هذا الحديث من الفقه قد تقدم فى حديث أنس قبل / هذا.

### الفرع الثانى : فى بول الطفل

هذا الحكم لم يرد فيه فى المسند شىء .

وقد أخرج الشافعي فى غير المسند قال: أخبرنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: أتى رسول الله ﷺ بصبي فبال على ثوبه ، فدعا بماء فاتبعه إياه .

وروى الشافعي فى حكاية بعض الأصحاب عنه، عن سفيان بن عيينة، عن الزهرى، عن عبد الله بن عبد الله عن أم قيس بنت محصن قالت: دخلت بابن لى على رسول الله ﷺ لم يأكل الطعام فبال عليه، فدعا بماء فرشّه عليه.

قال الشافعي وفيه دلالة على الفرق بين من أكل الطعام وبين من لم يأكل ، وقال الشافعي في رواية حرملة : واتباعه إياه الماء يكون صباً عليه ويكون غسله له ، بأن يصب عليه ويغسل وقد يغسله مرة ويرشه أخرى وفي الرش مرة دليل على أن الغسل اختيار . وقال في معنى الرش : فيجد صاحبه البلل فتطيب نفسه لأنه لا يدري لعل البلل من الماء . وقد حكى المزنبي في المختصر الصغير أنه قال : ولا يبين لى فرق بينه وبين بول الصبية ولو غسل كان أحب إلى . فذهب وهم (١) بعض الأصحاب إلى أنه أراد تعليق القول في جواز الرش على بول الصبية ، وليس كما ذهب إليه ، وإنما أراد تعليق القول في وجوب غسل بول الصبية ، وذلك بين في حكايته في الكبير ، قال : ولا يبين لى في بول الصبي والجارية فرق من السنة الثابتة ، ولو غسل بول الجارية أكلت الطعام أو لم تأكل كان أحب إلى احتياطاً ، وأن رش مالم يأكل الطعام أجزأ إن شاء الله .

وإنما قال ذلك لأن الحديث الثابت في ذلك حديث عائشة ، وأم قيس بنت محصن ، وليس في حديثهما ذكر الصبية ، فاشتبه أن يكون بولها قياساً على بول الصبي . ولم يثبت عند الشافعي حديث من روى في حديث ذكر الصبية حتى يفرق به بين بول الصبي والصبية ، ولذلك قال : من السنة الثابتة ، ولذلك لم يثبت عند البخاري ومسلم سوى حديث عائشة وأم قيس / ، قاله البيهقي رحمه الله ، وتفصيل المذهب ٤٣/أ في ذلك أن بول الصبي والصبية نجس إلا أنهما يختلفان في الإزالة فإن بول الصبي مالم يطعم الطعام إذا أصاب ثوب إنسان رش عليه حتى يغمر ، وإن لم ينزل الماء عنه ، وأما بول الجارية فيغسل بأن يصب عليه ماء حتى يزول عنه ، وبه قال أحمد وأبو عبيد ، قاله الإمام أبو نصر بن الصباغ في الشامل . قال صاحب الإبانة وصاحب التهذيب في بول الجارية قولان ، وقال أبو حنيفة ومالك : يغسل بول الصبي والجارية . وقال داود : بول الصبي مالم يأكل الطعام طاهر والرش استحباب .

\*\*\*

(١) لعلها مقحمة من الناسخ .

## الفصل الثانى

### فى المنى

أخبرنا الشافى: أخبرنا عمر بن أبى سلمة، عن الأوزاعى (١)، عن يحيى بن سعيد (٢)، عن القاسم، عن عائشة قالت: كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ.

وأخبرنا الشافى أخبرنا أبو عبيدة عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث (٣) عن عائشة قالت: كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ.

وأخبرنا الشافى عن يحيى بن حسان (٤) عن حماد بن سلمة (٥)، عن حماد بن أبى سليمان (٦) عن إبراهيم (٧) عن علقمة (٨)، والأسود (٩) عن عائشة قالت: كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ ثم يصلى فيه.

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذى والنسائى (١٠).

(١) ما بين المعقوفين من المسند والأوزاعى: عبد الرحمن بن عمرو بن أبى عمرو، ورسمه يحمى الشامى، أبو عمرو الأوزاعى الفقيه، ثقة، مات سنة ١٥٨ هـ. التهذيب ٢١٥/٦.

(٢) فى المخطوطة: يحيى بن سعد وهو خطأ، والمثبت من المسند. وقد سبق تعريفه.

(٣) همام بن الحارث النخعى الكوفى العابد، ثقة عابد، مات سنة ٦٥ هـ التهذيب ٦٦/١١.

(٤) يحيى بن حسان بن حبان التنيسى البكرى، أبو زكريا البصرى، ثقة، مات سنة ٢٠٨ هـ التهذيب ١٧٤/١١.

(٥) حماد بن سلمة بن دينار البصرى أبو سلمة، مولى تميم، ويقال: مولى قريش ثقة. تغير حفظه بآخره. مات سنة ١٦٧ هـ. التهذيب ١١/٣.

(٦) حماد بن أبى سليمان، مسلم الأشعري مولاهم، أبو إسماعيل الكوفى، صدوق، رمى بالإرجاء. مات سنة ١٢٠ هـ. التهذيب ١٤/٣.

(٧) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن ذهل النخعى، أبو عمران الكوفى، ثقة، يرسل كثيرا، مات سنة ٩٦ هـ. التهذيب ١٦٠/١.

(٨) علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة. أبو شبيل النخعى الكوفى، ثقة ثبت، مات سنة ٦٣ هـ. التهذيب ٢٣٧/٧.

(٩) الأسود بن يزيد بن قيس النخعى، أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الرحمن، ثقة فقيه، توفى سنة ٧٥ هـ. التهذيب ٣١٠/١.

(١٠) مسلم (٢٨٨/١٠٥ - ١٠٧) وأبو داود (٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣) والترمذى (١١٦) والنسائى (١٥٦/١)، (١٥٧).

وقد روى عن الشافعي زيادة في رواية أخرى من غير المسند يفرك كما يفرك المخاط والبصاقه والطين والشئ من الطعام يلصق بالثوب تنظيفا لا تتجيسا. وأخرج الشافعي أيضا من رواية الربيع عنه، عن سفيان بن عيينة، عن منصور، عن إبراهيم، عن همام ابن الحارث قال ضاف عائشة ضيف فأرسلت تدعوه فقالوا لها: أنه أصابه جنابة فذهب يغسل ثوبه فقالت عائشة ولم غسله؟ أن كنت لأفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ.

أما مسلم فأخرج الحديث عن يحيى بن يحيى، عن خالد بن عبد الله بن خالد، عن أبي معشر عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود أن رجلا نزل بعائشة فأصبح يغسل ثوبه/ فقالت عائشة إنما كان يكفئك إن رأيته أن تغسل مكانه فإن لم تره نضحت حوله، ٤٣/ب لقد رأيته أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فيصلى فيه.

وأخرجه عن قتيبة بن سعيد عن حماد بن زيد، عن هشام بن حسان، وعن إسحاق ابن إبراهيم، عن عبدة بن سليمان، عن أبي عروبة جميعاً عن أبي معشر وعن أبي بكر ابن أبي شيبة، عن هشيم عن مغيرة وعن محمد بن حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي عن مهدي بن ميمون عن واصل الأحذب، وعن محمد بن حاتم عن إسحاق بن منصور عن إسرائيل عن منصور، ومغيرة كل هؤلاء عن إبراهيم، عن الأسود عن عائشة فركت المنى من ثوب رسول الله ﷺ نحو حديث خالد عن أبي معشر وله روايات أخرى لهذا الحديث.

وأما أبو داود فأخرجه عن حفص بن عمر عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم عن همام، عن عائشة نحوه بذكر الضيف. وله في أخرى عن موسى بن إسماعيل عن حماد عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ ويصلى فيه.

وأما الترمذي فرواه عن هناد، عن أبي معاوية عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام وذكر الرواية التي فيها ذكر الضيف بزيادة معنى آخر فيها.

وأما النسائي فأخرجه عن قتيبة عن حماد عن أبي هاشم، عن أبي مجلز عن الحارث، عن نوفل عن عائشة قالت كنت أفرك المنى وقالت مرة الجنابة من ثوب رسول الله ﷺ. وله روايات أخرى كثيرة لهذا الحديث.

الفرك معروف: وهو حك الشئ من الثوب بأصابعها أو بعود ونحو ذلك لتزيله

من الثوب.

«والمنى» مشدد معروف وقد منى و أمنى بمعنى ، واستمنى إذا استدعى خروج المنى قالوا: إنما سمي منيا لأنه يُمنى أى يراق.

«والنضح» بالحاء المهملة رش الماء على الثوب أو الأرض ونحو ذلك وقولها «فيصلى فيه» فيه فائدة: تريد الاكتفاء بالفرك تأكيداً وذلك أنه متى كان الفرك قريب العهد واتصلت به الصلاة كان ذلك / أدل على بقاء أثر الشيء المفرك لقرب العهد به وفى ذلك أقوى حجة لمن اكتفى فيه بالفرك؛ لأنها قالت كنت أفركه فيصلى، عقبته الفرك بالصلاة بالفاء وهذه هى إحدى روايات مسلم، وهى أشبه بالمعنى من باقى الروايات لأن بعضها قالت: ويصلى فيه وبعضها: ثم يصلى فيه، وبعضها، لم يذكر الصلاة.

«وحت» الشيء مثل حكه لأن الحت كأنه أخص بأطراف الأنامل من حكة.

وقوله فى رواية الجماعة «وهو يغسل ثوبه» يعنى أنه لم يكتف بغسل الموضع الذى طاله المنى من ثوبه حتى غسل جميع الثوب احتياطاً لئلا يكون قد أصاب موضعاً آخر من ثوبه، وجهله: فلذلك قالت له: إنما كان يكفيه إن رآه أن يغسل مكانه وإن لم يره نضحه، ثم بينت مستند فتواها بقولها: لقد رأيتنى أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فيصلى فيه، وإذا كان الفرك مجزئاً فكيف يغسل مكانه؟! .

ضفت الرجل إذ نزلت به ضيفا وأضفته إذا أنزلته.

والذى ذهب إليه الشافى إن منى الرجل طاهر، ومنى المرأة نجس، وقيل: أنه طاهر. وإلى طهارة منى الرجل ذهب ابن عباس وسعد بن أبى وقاص، وبه قال عطاء، وأحمد، وإسحق، وأبو ثور، فلا يجب غسله ويستحب فركه للحديث، وقال مالك، والثورى، والأوزاعى: إنه نجس يجب غسله ولا يكفى فيه الفرك، وروى ذلك عن عمر ابن الخطاب، وهو قول ابن المسيب.

وقال أبو حنيفة: هو نجس إلا أنه يغسل رطبه ويفرك يابسه، ومن قال بطهارته فليس فى حديث الغسل وحديث الفرك تناقض وإنما الغسل على طريق الاستحباب والنظافة. وقال الشافى فإن قال قائل: عمرو بن ميمون روى عن سليمان بن يسار عن عائشة أنها كانت تغسل المنى من ثوب رسول الله ﷺ قلنا: هذا إذا جعلناه يابساً فليس بخلاف لقولها: كنت أفركه من ثوبه كما لا يكون غسله قدميه مرة، خلافاً لمسحه

(١) الترمذى (١١٧) وقال: حسن صحيح.

على خفيه في يوم من أيامه، وذلك أنه إذا مسح علمنا أنه يجزىء في الصلاة بغسله/ لا أن واحدا منهما خلاف الآخر مع أن هذا الحديث ليس بثابت عن عائشة فإن عمر بن ميمون يغلط في ذلك.

وأخبرنا الشافعي: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، وابن جريج كلاهما يخبره عن عطاء<sup>(١)</sup> عن ابن عباس أنه قال في المنى يصيب الثوب أمطه عنك، قال: أحدهما يعود أو إذخرة فإنما هو بمنزلة البصاق والمخاط.

هذا الحديث هكذا جاء في المسند مرفوعا على ابن عباس وهو الصحيح.

وروى عن شريك<sup>(٢)</sup> عن ابن أبي ليلي<sup>(٣)</sup>، عن عطاء مرفوعا ولا يثبت رفعه. وقد أخرجه الترمذي في كتابه موقوفا بغير إسناد<sup>(٤)</sup>.

«الإماطة». الإزالة. أمطت الشيء أميطه إذا نحيته ومطت أنا إذا انتحيت وقيل يقال مطت الإناء أمطت أيضا إذا انتحيت، ولذلك يقال مطت غيري. «وإلا ذخر» معروف.

وهذا القول عن ابن عباس ذهاب منه إلى طهارته وأنه يكفي إزالته بعود ولا يحتاج إلى الغسل، ولذلك شبهه بما هو طاهر إجماعا وهو البصاق والمخاط.

أخبرنا الشافعي: أخبرنا الثقة، عن جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن مجاهد قال: أخبرني المصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه أنه كان إذا أصاب ثوبه المنى إن كان رطبا مسحه، وإن كان يابسا حته، ثم صلى فيه. وهذا الحديث يؤكد حديث عائشة وابن عباس وما ذهب إليه الشافعي من الاكتفاء فيه بالحت والفرك.

\*\*\*

(١) عطاء بن أبي رباح، واسمه أسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المكي، ضعيف مات سنة ١١٧ هـ.

التهذيب ١٧٤/٧.

(٢) شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه

مندولى القضاء، فاضل عابد، شديد على أهل البدع، مات سنة ١٧٧ هـ. التهذيب ٣٠٤/٤.

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، صدوق، سييء الحفظ جداً، مات سنة ١٤٨ هـ التهذيب

٢٦٠/٩.

(٤) الترمذي (١١٧).

## الفصل الثالث فى دم الحيض

أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن هشام ، عن فاطمة (١) عن أسماء قالت : سألت النبى ﷺ عن دم الحيض ؟ [يصيب الثوب] (٢) فقال : «حتيه ثم اقرصيه بالماء ثم رشيه وصلّى فيه» .

أخبرنا الشافعى قال : حدثنا سفيان بن عيينه ، قال : أخبرنا هشام بن عروة أنه سمع امرأته فاطمة بنت المنذر تقول : سمعت جدتى أسماء بنت أبى بكر تقول سألت النبى ﷺ عن دم الحيضة فذكر مثله .

١/٤٥

وأخبرنا الشافعى ، أخبرنا مالك ، عن هشام / بن عروة ، عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبى بكر قالت سألت امرأة رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، أرأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع ؟ فقال النبى ﷺ لها : «إذا أصاب ثوب إحدانك الدم من الحيضة ، فلتقرضه ثم لتنضح به بالماء ثم تصلى فيه» .

هذا حديث صحيح متفق عليه ، أخرجه الجماعة (٣) إلا أنهم جعلوا التى سألت النبى ﷺ غير أسماء مثل ما جاء فى الرواية الثالثة .

فأما مالك فأخرجه مثل الرواية الثالثة ، إسناداً ولفظاً .

وأما البخارى فأخرجه عن عبد الله بن يوسف عن مالك .

وأما مسلم فأخرجه عن أبى بكر بن أبى شيبة عن وكيع عن هشام ، وعن محمد ابن حاتم ، عن يحيى بن سعيد ، عن هشام قال : حدثنى أسماء قالت : جاءت امرأة إلى النبى ﷺ فقالت : إحدانا يصيب ثوبها دم الحيضة فكيف يُصنع به قال : «تحتّه ثم تقرضه ثم تنضح به ثم تصلى فيه» . وأخرجه أيضاً عن أبى بكر عن ابن نمير ، عن أبى الطاهر

(١) فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام الأسدية ، زوجة هشام بن عروة ، قال العجلي : تابعية ثقة .

التهذيب ٣٩٤/١٢ .

(٢) ما بين المعقوفين من المسند ص ٨ .

(٣) البخارى (٢٢٧ ، ٣٠٨) ومسلم (١١٠ / ٢٩١) أبو داود (٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢) ، (٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ،

٣٦٥) والترمذى (١٣٨) والنسائى ١/١٩٥ .

السرحي، عن ابن دهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم ومالك بن أنس، وعمر بن الحارث كلهم، عن هشام مثل حديث يحيى بن سعيد.

وأما أبو داود فأخرجه عن محمد بن عبد الله النفيلى، عن محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحق، عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت: سمعت امرأة تسأل رسول الله ﷺ كيف تصنع إحدانا بشوبها إذا رأت الطهر أصلى فيه؟ قال: «تنظر فإن رأت فيه دما فلتقرضه بشيء من ماء، ولتنضح مالم تر وتصل فيه». وله في أخرى: عن القعبنى عن مالك بإسناده ولفظه.

وأما الترمذى فأخرجه عن محمد بن أبي عمر المهدي المكي عن سفيان عن هشام عن فاطمة عن أسماء: أن امرأة سألت النبي ﷺ عن الثوب يصيبه الدم من الحيضة فذكر الحديث.

وأما النسائي فأخرجه عن يحيى بن حبيب، عن صرد، عن حماد بن زيد، عن هشام بالإسناد وذكر الحديث/.

ب/٤٥

هذه روايات هؤلاء الأئمة كلهم عن أسماء أن امرأة سألت النبي ﷺ والذي جاء في رواية الشافعى عن سفيان، أن أسماء سألت فجائز أن يكون أسماء روت عن نفسها أنها سألت كما رواه الشافعى أولاً، وروت أن امرأة أخرى غيرها سألت كما سألتها هي وجائز أن تكون السائلة هي وحدها إلا أنها لما روت الحديث وروت عن نفسها ولم تخبر أنها هي السائلة؛ فإنها إذا قالت سألت النبي ﷺ أو سألت امرأة النبي ﷺ أو جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ونحو ذلك من الألفاظ أمكن حمله أنها هي السائلة والقائلة.

وقد أخرج أبو داود والبخارى والنسائي هذا المعنى فى غسل دم الحيض من الثوب عن عائشة من طرق عدة. وأخرج أبو داود والنسائي بهذا المعنى أيضاً عن أم قيس بنت محصن.

«الحيض»: مصدر حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحاض فهي حائض وحائضة أيضاً عن الفراء والحيضة بفتح الحاء المرة الواحدة من نوب الحيض ومراته وبكسر الحاء الاسم والحالة، وجمعها حيض، والحيضة بالكسر أيضاً الخرقه التى تستتر بها المرأة. واستحاضت المرأة أى استمر بها الحيض بعد أيامها والحالة الاستحاضة والمرأة مستحاضة. وأصل الحيض من الفيض يقال حاض السيل إذا فاض، والمحيض عند الشافعى هو الحيض كما يقال: سار يسير سيرا ومسيراً وقد ذهب قوم إلى أن المحيض

هو الفرج أى موضع الحيض والأول الوجه ، وقيل أن أصله من الانفجار . وقد جاء فى الحديث الحيضة بالكسر والفتح والكسر أشبه وأولى : لأنها لم ترد به السؤال عن نوبة واحدة من نوب الحيض إنما أرادت السؤال عن دم الحيض مطلقا فى كل نوبة ولا يتم ذلك إلا مع الكسر والله أعلم .

وإصابة الدم الثوب إذا ناله منه بشىء والثوب ما يلبس مخيطا كان أو غير مخيط والحت : الحك وقد ذكر . والقرص معروف وهو فى هذا المقام الأخذ بأطراف الأصابع أى أنها تغسله بأطرافها ؛ لأنه قال : «ثم اقرصيه بالماء» فجعل قرصه بالماء / ٤٦

وإن كان بالأصابع ، والماء لا يقرض ، فدل أن المراد اقرصيه بأصابعك ثم اغسله ، وإنما أمرها ﷺ بالحت والقرص ؛ لأن غسل الدم بهما أذهب له وأبلغ فى إزالته من الفرق بجميع اليد «والرش» نضح المكان بالماء قليلا متفرقا كما ينزل الرش وهو المطر القليل ، والمراد أنها بعد الحت والقرص ترش على موضع الدم وما جاوره من أجزاء فى الثوب ماءً ، وهذا مما يدل على التخفيف فى غسله حيث اكتفى بالرش ، ويعضده ما جاء فى روايات البخارى ومسلم ومن ذكرنا من الأئمة «ثم لتنضح» ولتنضح ما لم تر ، فتعاضدت الروايات على جواز التخفيف فيه ، والاكتفاء بالنضح والرش ، وقيل : إنما أراد النضح والرش الغسل ، وهو المذهب .

وقوله : «أرأيت» بمعنى أخبرنى وكذلك أرأيتها وأرأيتكم ، وقد تخفف الهمزة فيقال : أرأيت وأرأيتها وأرأيتكم ، وحقيقة هذا أنه لما كانت مشاهدة الأشياء ورؤيتها طريقا إلى الإحاطة بها علما وصحة والخبر عنها ، استعملوا أرأيت بمعنى أخبر ، والكاف لا محل لها من الإعراب لأنك تقول : أرأيتك زيدا ما شأنه ، وقيل : تقديره هل رأيت وهل رأيتم والكاف للتأكيد «وإحدى» تأنيث أحد تقول : أحد الرجال وإحدى النساء ، وقد استعمل أحد مع المؤنث قال الله تعالى : ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب : ٣٢] والصنع والصنيع : الفعل صنعت به كذا أى فعلت ، ويقال : صنع به صنيعا قبيحا ، وصنع إليه معروفا أى : أولاه .

ومعنى إدخال «ثم» بين هذه الأوامر فى قوله : «حتيه ثم اقرصيه بالماء ثم انضحيه» : أن لا يتقدم أحدهما على الآخر لأن ذلك أبلغ الطرق فى إزالته ، لأنه بالحت يذهب معظمه بالقرص باقيه ، وبالغسل والنضح يطهره .

والذى ذهب إليه الشافى أن الدم إذا أصاب الثوب سواء كان من الحيض أو غيره فطريق إزالته أن يُحت ويقرض ثم يغسل بالماء ، فإن بقى اللون بعد ذلك فهو معفو عنه

لتعذر إزالته بخلاف الطعام، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وإزالة النجاسة فرض عندهم من الثوب والبدن ومكان / المصلى.

وقال مالك بن أنس ليس ذلك فرضاً إلا ما كان منه على أعضاء الوضوء فإنه تجب إزالته، وغيرها مسنون وحكى بعض أصحابه أنها فرض. والمستحب عند الشافعى أن يكرر الغسل ثلاثاً، والواجب مرة واحدة تزيل النجاسة.

وقد استدلل الشافعى بهذا الحديث فى موضع آخر : على أن لا وضوء على من مس شيئاً نجساً، وقال: فإذا أمر النبى ﷺ بدم الحيض أن يغسل باليد، ولم يأمر بالوضوء منه فكل ما مس من نجس قياس عليه بأن لا يكون منه وضوء.

وكذلك قد استدلل به الشافعى على وجوب طهارة ثوب المصلى قال: وفى هذا دليل على أن دم الحيض نجس وكذلك كل دم غيره. والنجاسة لا يطهرها إلا الغسل قال: والنضح اختيار، فإذا رخص النبى ﷺ للحائض أن تغسل أثر الحيضة من الثوب وتصلى فيه ففى هذا دليل على أن ثوبها لو كان ينجس بلبسها أمرها بغسله. قال: والجنب كالحائض فى هذا كله أو أحق.

وأخبرنا الشافعى: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرنى محمد بن عجلان عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة زوج النبى ﷺ سئل عن الثوب يصيبه دم الحيض، قال: «تحتة ثم تقرضه بالماء ثم تصلى فيه»<sup>(١)</sup> هذا الحديث أخرجه الشافعى مؤكداً لحديث أسماء وقال فيه دلالة على ما قلنا من أن النضح اختيار لأنه لم يأمر بالنضح فى هذا الحديث، والمحيض فى هذا الحديث هو الحيض وقد سبق ذكره فى حديث أسماء.

\*\*\*

## الفصل الرابع في الشوارع

أخبرنا الشافعي: أخبرنا مالك: عن محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم، (١) عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي (٢) عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أم سلمة أن امرأة سألت أم سلمة فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر؟ فقالت أم سلمة: قال رسول الله ﷺ: «يطهره ما بعده» (٣) هذا / الحديث أخرجه مالك وأبو داود والترمذي.

فأما مالك فأخرجه بالإسناد واللفظ إلا أنه قال: أنها سألت - يعني أم ولد إبراهيم ابن عبد الرحمن.

وأما أبو داود فأخرجه عن القعنبى، عن مالك والإسناد ولفظه.

وأما الترمذي فأخرجه عن قتيبة، عن مالك، مثله. وقد روى عبد الله بن المبارك هذا الحديث، عن مالك، عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لهود بن عبد الرحمن عن أم سلمة وهو وهم وإنما هو عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن وهو الصحيح.

«ذيل القميص والإزار»: طرفه الذى يلى الأرض. «والقذر» بخلاف النظافة وشيء قذر بكسر الهمزة والفتح وكذلك قذرت الشيء وتقذرت فاستقذرت إذا كرهته.

ومعنى قوله: «يطهره ما بعده» إنما هو فى ما جُر على مكان يابس فيه نجاسة يابسة لا يعلق بالثوب منها شيء، فأما إذا جر على نجاسة رطبة فإنه لا يطهره إلا الغسل هذا مذهب الشافعي.

قال الشافعي عقيب هذا الحديث فى غير المسند وهذا فى اليابس فأما فى الرطب فإن رسول الله ﷺ سن فيه أن طهارته بالماء، وقال أحمد بن حنبل ليس معناه إذا أصابه نجاسة ثم مر بعدها على الأرض أنها تطهره، ولكنه أراد أن يمر بمكان فيقذره ثم بمكان آخر طيب منه فيصير ذلك بهذا إلا أنه يصيبه منه شيء.

(١) محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الأنصارى، الحزمى المدنى، صدوق يخطئ. التهذيب ٣١١/٩.

(٢) محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد بن صخر، القرشى، التيمي، أبو عبد الله المدنى، ثقة له أفراد مات سنة ١٢٠ هـ. التهذيب ٦/٩.

(٣) مالك فى الموطأ ص ٢٤، وأبو داود (٣٨٣)، (٣٨٤) والترمذي (١٤٣). مسلم (٨٥/٢٣٣٢)

وقال مالك معنى ذلك أن الأرض يطهر بعضها بعضاً، فأما النجاسة مثل البول ونحوه يصيب الثوب أو البدن فإن ذلك لا يطهر إلا بالغسل وهذا إجماع.

وفى إسناد هذا الحديث مقال ، لأنه عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن وهي مجهولة والمجهول لا يقوم به الحجة، وقد تقدم ذكر رواية ابن المبارك عن أم ولد لهود ابن عبد الرحمن فقد اختلف فيه على مالك وعلى تقدير صحته يكون المعنى على ما ذكرناه من تأويل العلماء له .

فأما طين الشوارع فقليله معفو عنه، لتعذر الاحتراز عنه، وقد حُدِّ القليل بما يظن أن لابس الثوب قد سقط في الطين.

وقد روى الشافعي رضي الله عنه عن مسلم / بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال: إن ٤٧/ب  
الريح لتسفى علينا الروث والخراء اليابس فيصيب وجوهنا وثيابنا فننفضه أو قال فتمسحه  
ثم لا نتوضأ ولا نغسله .

\*\*\*

## الفصل الخامس في العرق

هذا الفصل لم يرد في المسند فيه حديث، وقد روى فيه المزني، عن الشافعي، عن عبد الوهاب، عن أيوب السختياني عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ يدخل على أم سليم فتبسط له نطعاً فيقبل عليه فتأخذ من عرقه فتجعله في طيبها وتبسط له الخمرة فيصلى عليها (١).

قال الشافعي في رواية حرملة هذا ثابت ولا أحسب أم سليم تجعل عرق رسول الله ﷺ في طيبها إلا أن تعلمه، وفي ذلك دلالة على أن العرق طاهر، وحديث أنس حديث صحيح متفق عليه. قد أخرجه البخاري ومسلم والنسائي أطول من هذا (٢) قال: كان النبي ﷺ يدخل بيت أم سليم فينام على فراشها وليست فيه، قال: فجاء ذات يوم فنام على فراشها وليست فيه، فأتت فقبل لها: هذا النبي ﷺ نائم في بيتك على فراشك قال فجاءت وقد عرق واستنقع عرقه على قطعة أديم على الفراش، ففتحت عتيديها فجعلت تنشف ذلك العرق فتعصره في قواريرها، ففزع النبي، فقال «ما تصنعين يا أم سليم» فقالت: يا رسول الله نرجوا بركته لصبياننا، قال: «أصببت».

وفي رواية: تجعله في طيبها وهو أطيب الطيب. قوله «فيقبل عليه» من القائلة وهو شدة الحر «والخمرة» حصير صغير بقدر الكتب من ليف أو خوص، أو غير ذلك، وهو الذي يسجد عليه اليوم «والعتيدة»: الإناء الذي تترك فيه المرأة ما يعز عليها من متاعها. «والفزع» هنا: الانتباه من النوم وليس الخوف والفرق.

\*\*\*

(١) البيهقي في السنن (١١٩٨).

(٢) مسلم (٢٣٣١/٨٣، ٨٤)، والنسائي ٢١٨/٨.